متظاهرو البصرة يُغلقون منفذ سفوان الحدودي مع الكويت

طالباني: الأزمة الاقتصادية في إقليم كردستان سيتم حلها قريباً

احتجاجات في البصرة ضد نقص الخدمات (أ.ف.ب – أرشيف)

أعلن نائب رئيس حكومة إقليم كردستان قوباد طالباني، أمس الأحد، أن الأزمة الاقتصادية في إقليم كردستان سيتم حلها قريباً، مبيناً أن الحكومة اتخذت خطوات ناجعة لمعالجة تلك المشاكل.

وذكر طالباني في كلمة له خلال افتتاحه جامعة قبوان في السليمانية أن «المشاكل التي كان يعاني منها إقليم كردستان خلال السنوات الماضية باتت الآن في طريقها إلى الحل»، لافتاً إلى أن «الأزمة المالية والاقتصادية التي عانت منها حكومة الإقليم بسبب هبوط أسعار النفط والحرب على داعش والإشكالات مع بغداد أثرت سلباً على كردستان وخاصة على قطاعي الاستثمار والخدمات». وأضاف: إن «الحكومة اتخذت الخطوات الجدية والناجعة في معالجة تلك المشاكل وإنها تسير على الطريق الصحيح»، مبيناً أن «مواطني كردستان سيلمسون ذلك التحسن في وقت قريب».

إلى ذلك أغلق متظاهرون في محافظة البصرة أمس منفذ سفوان الحدودي الذي يربط العراق بالكويت، احتجاجاً على سوء الخدمات وعدم تنفيذ الحكومة العراقية مطالبهم.

ورفع المتظاهرون وعددهم بالعشرات شعارات تدعو لإدامة زخم التظاهرات، ونددوا بعدم استجابة الحكومة لمطالبهم وغياب الخدمات التي ينتظرونها. وقال مراسل روسيا اليوم: إن «المتظاهرين توجهوا من المناطق القريبة من منفذ سفوان باتجاه المعبر البري بين العراق والكويت وأغلقوا الشارع ما تسبب بتوقف حركة سير السيارات من وإلى الكويت». وأضاف: إن «المتظاهرين هددوا بالاعتصام المستمر ما لم يحصلوا على مطالبهم، خاصة ملف توفير فرص العمل».

وانطلقت شرارة التظاهرات في العراق من محافظة البصرة الجنوبية قبل أكثر من شهر، قتل وجرح فيها المئات بعد صدامات مع القوات الأمنية.

وعلى إثر احتجاجات البصرة خرجت تظاهرات في محافظات الوسط والجنوب العراقي، بالإضافة إلى العاصمة بغداد، حيث تشهد هذه المحافظات حراكاً مستمراً.

وكان رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي وعد بتنفيذ مطالب المتظاهرين بعد أن قامت المرجعية الشيعية في النجف بتأييد الاحتجاجات.

ومن جهة ثانية بحث زعيم تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، أمس، مع وفد لحزب الفضيلة الإسلامي، أبعاد الحكومة المقبلة عن المناكفات السياسية.

وذكر مكتب الحكيم في بيان أن «الحكيم استقبل في مكتبه اليوم، وفداً من حزب الفضيلة الإسلامي، وبحث معه مستجدات المشهد السياسي العراقي وملف تشكيل الحكومة، ولاسيما بعد إعلان نتائج العد والفرز اليدوي». وأضاف: إن «الجانبين شددا على ضرورة الإسراع بتشكيل حكومة قادرة على تحقيق تطلعات الشعب وفق الشروط التي اعتمدتها المرجعية الدينية العليا».

وأشار الحكيم بحسب البيان أن «الحكومة المقبلة يجب أن يكون من أولوياتها تقديم الخدمات والقضاء على الفساد وتحقيق التنمية الشاملة»، مؤكداً أنه «يجب إبعادها عن المناكفات السياسية».

وفي سياق منفصل أعلنت مديرية الاستخبارات العسكرية، أمس، القبض على إرهابيين اثنين في قضاء الفلوجة بمحافظة الأنبار.

وذكر بيان للمديرية «أنه بناء على معلومات دقيقة، تمكنت مفارز مديرية الاستخبارات العسكرية في قيادة العمليات، من إلقاء القبض على اثنين من الإرهابيين في قضاء الفلوجة بالأنبار»، وأضاف: إن «الإرهابيين تم تسليمهما إلى الجهات المختصة من أجل أخذ الإجراء اللازم بحقهما».

إلى ذلك أعلنت الشرطة الاتحادية أمس عن قيامها بعملية تمشيط لتعقب خلايا داعش في جزيرة سامراء باتجاه بحيرة الثرثار.

وقالت الشرطة في بيان: إن «قطعات الفرقة الرابعة، شرطة اتحادية تجري بحثاً واسعاً وتمشط منطقة الشذرة في جزيرة سامراء باتجاه بحيرة الثرثار»، وأضافت: إن «العملية جاءت لتتعقب عناصر داعش الإرهابي وتأمين غرب سامراء من المخلفات الحربية».

(واع– روسيا اليوم)

أميركا تحاول جر بريطانيا للتخلي عن الاتفاق النووي

الصين تحل محل فرنسا في تطوير حقول الغاز بإيران

بينما تواصل الولايات المتحدة تخريب ما اتفقت عليه القوى العظمى بشأن الملف النووي الإيراني، حيث حثت واشنطن لندن أمس على التخلي عن دعمها للاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥ مع إيران، حلت الشركة الوطنية الصينية للبترول (CNBC) محل شركة توتال الفرنسية التي أعلنت انسحابها من مشروع تطوير المرحلة الـ١١ من حقل بارس الجنوبي للغاز في إيران، أحد أكبر الحقول بالعالم. وقال مدير الاستثمار والأعمال في شركة النفط الوطنية الإيرانية، محمد مصطفوي: إن «الشركة الصينية استحوذت على نسبة ٨٠ بالمئة من تطوير المرحلة الـ١١ لحقل بارس الجنوبي للغاز»، مضيفاً إن «الشركة الصينية مدرجة في قائمة أكبر ٥ شركات نفطية في العالم، وهي تنمو بسرعة وتتنافس مع شركات نفط رائدة بالعالم». وأشار مصطفوي إلى أن «تعاون إيران مع الشركات الصينية الكبرى له جانب إستراتيجي بالنسبة لشركة النفط الوطنية الإيرانية».

هذا وأعلن الناطق باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي، أن دفعة ثانية من اليورانيوم المخصب الإيراني ستصل في القريب العاجل من روسيا إلى إيران. وعقب إعلان الرئيس الأميركي الانسحاب من الاتفاق النووي مع طهران في ٨ أيار الماضي، وتهديده بفرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران، قررت «توتال» الانسحاب من مشروع تطوير المرحلة الـ١١ من حقل بارس الجنوبي للغاز، على الرغم من توقيعها عقدا بهذا الخصوص مع وزارة النفط الإيرانية في ٣ تموز ٢٠١٧، بلغت قيمته ٤,٨ مليارات دولار.

في هذه الأثناء حثت الولايات المتحدة بريطانيا على التخلي عن دعمها للاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥ مع إيران وتوحيد جهودها مع واشنطن لمواجهة التهديد العالمي الذي تدعي أن طهران تمثله. وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، رغم معارضة حلفائه الأوروبيين، انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق بين القوى العالمية وإيران الذي ينص على رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها مقابل تقييد برنامجها النووي. ومنذ ذلك الحين تسعى بريطانيا وفرنسا وألمانيا للحفاظ على الاتفاق في حين أعد ترامب عقوبات جديدة قائلا إن هناك حاجة لاتفاق أشمل وأكثر توازنا. وشجبت إيران العقوبات قائلة إنها تمثل «الأحادية الأميركية».

وانتقد السفير الأميركي لدى بريطانيا وودي جونسون طهران لتمويلها ما سماها «حروباً بالوكالة وأنشطة خبيثة» بدلاً من الاستثمار في اقتصادها. وقال إن «إيران تحتاج لإدخال تغييرات ملموسة وهيكلية كي تتصرف كدولة طبيعية».

وكتب جونسون في صحيفة صنداي تلغراف يقول «حتى ذلك الحين ستكثف أميركا الضغوط ونريد من بريطانيا أن تقف في صفنا».

وأضاف: «حان الوقت للابتعاد عن اتفاق ٢٠١٥ المعيب. ونحن نطلب من بريطانيا العالمية أن تستغل نفوذها الدبلوماسي الكبير وتأثيرها وأن تنضم إلينا ونحن نقود جهداً عالمياً منسقاً من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بالفعل».

وأشارت وزارة الخارجية البريطانية، ردا على طلب التعليق على مقال جونسون، إلى تصريحات وزير شؤون الشرق الأوسط أليستير بيرت الذي استبعد الأسبوع الماضي الاقتداء بموقف الولايات المتحدة.

وقال بيرت: إن الاتفاق يمثل جزءاً مهما من أمن المنطقة وإن حكومته، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، تحاول حماية الشركات البريطانية من العقوبات الأميركية بسبب التعامل مع إيران. وأضاف إن بريطانيا مستعدة لإجراء محادثات مع الولايات المتحدة بشأن كيفية تهدئة مخاوفها المتعلقة بإيران.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني قال الأسبوع الماضي: إن خروج ترامب من الاتفاق النووي غير قانوني وإن إيران لن تذعن لحملة واشنطن الجديدة لخنق صادراتها النفطية.

وكالات

العثور على جثث ٣ إرهابيين واعتقال ٥ مشتبه بهم بتنفيذ عملية الفحيص في الأردن

قالت الناطقة باسم الحكومة الأردنية جمانة غنيمات إن عمليات البحث والتمشيط في مدينة السلط كشفت عن وجود ٣ جثث لإرهابيين تحت أنقاض المبنى المنهار الذي كانت تتحصن به الخلية الإرهابية. وأكدت غنيمات السبت أن عمليات التمشيط لا زالت مستمرة، وأن جهود الأجهزة الأمنية المختصة متواصلة إلى حين الانتهاء من كامل المهام في الموقع.

وأفادت بمقتل ٣ من أفراد القوة الأمنية الأردنية وإصابة ٢١ آخرين خلال المداهمة التي تمت في مدينة السلط.

وشهدت منطقة نقب الدبور صباح أمس الأحد انخفاضاً في التواجد الأمني، مقابل تعزيزات من الدفاع المدني والأجهزة الفنية المختصة لإزالة أنقاض المبنى، الذي يخشى انهياره بشكل كامل.

واستخدمت الكلاب البوليسية للبحث عن الجثث، والتأكد من عدم وجود ألغام لم تنفجر.

ولفتت غنيمات إلى ارتفاع عدد الإرهابيين الذين تم إلقاء القبض عليهم خلال العملية إلى ٥ أشخاص، حيث كانت الأجهزة ألقت القبض على ٣ منهم في بداية عملية المداهمة.

وفي وقت سابق، قالت وزارة الداخلية الأردنية في بيان لها، إن التفجير الذي استهدف سيارة لدورية أمنية في الفحيص وراح ضحيته شرطي وأصيب ٦ آخرون، ناتج عن عبوة ناسفة بدائية الصنع.

وأثار التفجير مخاوف خبراء أمنيين وعسكريين من بروز أساليب إرهابية جديدة قد يلجأ إليها متطرفون لتنفيذ هجمات في الأردن.

وأشار الخبراء إلى أنها المرة الأولى في الأردن التي يتم فيها تفجير عبوة ناسفة عن بعد، ما يستدعي أن تدرك الدولة مدى خطورة مثل هذه الهجمات، بغض النظر عن مدى فاعليتها وآثارها التدميرية.

يشار إلى أن مثل هذه الحوادث تمثل ارتداد الإرهاب على داعميه من قبل بعض دول المنطقة إلى جانب دول غربية وإقليمية وباتت الآن تشكل هاجساً لها بعد سلسلة عمليات إرهابية شهدتها العديد من هذه الدول.

(روسيا اليوم– سانا)

مقتل وجرح نحو ٢٠ عنصراً من قوات التحالف بينهم سودانيون

إطلاق صاروخ باليستي على معسكر للجيش السعودي في جيزان

قصف الجيش واللجان بقذائف المدفعية تحصينات الجيش السعودي في مركزي السودة وحمية العسكريين وموقع الجابري.

وأعلنت القوة الصاروخية للجيش واللجان استهداف معسكر مستحدث للجيش السعودي في جيزان بصاروخ باليستي قصير المدى نوع «بدر ١»، على حين قال التلفزيون الرسمي السعودي: إن الدفاعات الجوية اعترضت الصاروخ في أجواء جيزان.

على حين قتل وجرح نحو ٢٠ عنصراً من قوات التحالف السعودي بينهم سودانيون خلال هجوم معاكس للجيش اليمني واللجان الشعبية حيث تمكنوا على إثره من السيطرة على عدد من المواقع شرق جبل الدود بجيزان السعودية.

ووفقاً لمصدر عسكري يمني فإن الجيش واللجان اقتحموا عدداً من المواقع وسيطروا عليها بعد مواجهات عنيفة مع قوات التحالف.

كما قُتل وجرح ١٣عنصراً من قوات الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بكمين للجيش واللجان استهدفهم خلال محاولة تقدمهم باتجاه وادي أضيق بالقرب من منفذ البقع الحدودي بين صعدة اليمنية ونجران السعودية.

بالتزامن مع ذلك، قصف الجيش واللجان بالمدفعية مواقع الجنود السعوديين في رقابتي مراش والمنارة بنجران، في حين صعدت قوات التحالف السعودي من قصفها البري المكثف على محافظة صعدة اليمنية، حيث استهدفت بعشرات القذائف الصاروخية والمدفعية مناطق سكنية وزراعية في مديريات رازح وشدا والظاهر ومنبه الحدودية مع السعودية.

كما شنت مقاتلات التحالف ١٥ غارة جوية على مناطق متفرقة في مديريتي حرض وميدي الحدوديتين بمحافظة حجة غرب اليمن.

من جهة أخرى قصف الجيش واللجان بقذائف المدفعية مواقع الجيش السعودي شمالي جبل النار الحدودي بين منطقتي حرض اليمنية والطوال بجيزان السعودية.

كما قصف الجيش واللجان مواقع قوات التحالف السعودي شمالي صحراء ميدي الحدودية. وفي محافظة لحج جنوب اليمن، أحبط الجيش واللجان محاولة زحف جديدة لقوات الرئيس هادي للسيطرة على منطقة عيرم في مديرية القبيط شمالي المحافظة.

وأكد مصدر عسكري يمني وقوع قتلى وجرحى من قوات هادي وتدمير آلية عسكرية لهم أثناء محاولتهم تلك على مواقع الجيش واللجان.

وإلى محافظة الجوف شرق البلاد، حيث قصف الجيش واللجان بصواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية مواقع قوات الرئيس هادي في مديرية المصلوب شمالي غرب المحافظة.

وكالات

روسيا ستخفض حيازتها من الأوراق المالية الأميركية

موسكو تؤكد استعدادها لتطوير العلاقات مع واشنطن

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، استعداد روسيا لإجراء لقاءات مع ممثلي الدول التي تمارس سياسة غير ودية تجاه روسيا، بما فيها الولايات المتحدة.

ورداً على سؤال صحفي حول حيوية مسألة إجراء لقاء ثنائي بين روسيا والولايات المتحدة في ضوء التصريحات الأميركية الأخيرة حول فرض عقوبات جديدة على موسكو قال لافروف: «لم نتجنب الاتصالات مع أحد بمن فيهم ممثلو الدول التي تمارس سياسة غير ودية تجاهنا. لذلك فإذا شعر زعماؤنا بضرورة عقد لقاء والعودة إلى مناقشة المسائل التي توحد مواقف روسيا والولايات المتحدة، فأعتقد أن هذا اللقاء سيتم».

وأضاف: «على الأقل نحن جاهزون لتطوير هذه الاتصالات على مستوى وزراء الخارجية، إذا كان الجانب الأميركي يستعد للعمل على أساس توازن المصالح ومساواة الحقوق ومع الأخذ بعين الاعتبار مصالح بعضنا البعض».

وفي الوقت ذاته وصف لافروف الاتهامات التي وجهتها الخارجية الأميركية إلى روسيا بسبب قضية العميل المزدوج سيرغي سكريبال بالسخيفة.

وتابع: «أما عدم قبولنا للوثيقة الأخيرة التي نشرتها الخارجية الأميركية فأظن أن كل من يعرف قضية سكريبال ولو بصورة بسيطة للغاية، يفهم سخافة الوثيقة الرسمية التي حملت فيها الولايات المتحدة روسيا المسؤولية عن حادثة سالزبوري».

ووقع بمدينة سالزبوري البريطانية في ٤ آذار الماضي تسميم العقيد الروسي السابق سيرغي سكريبال وابنته يوليا باستخدام مادة شل الأعصاب A٢٣٤، واتهمت لندن موسكو بالتورط في ذلك.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (رويترز – أرشيف)

وفي الـ٨ من الشهر الجاري أعلنت الإدارة الأميركية فرض عقوبات جديدة على روسيا بسبب استخدامها المزعوم للأسلحة الكيميائية في سالزبوري.

إلى ذلك نقلت وكالة الإعلام الروسية أمس عن وزير المالية أنطون سيلوانوف قوله إن روسيا ستواصل تقليص حيازتها من الأوراق المالية الأميركية ردا على العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على موسكو.

وقال سيلوانوف متحدثاً على التلفزيون الحكومي إن روسيا ستزيد من استخدام الروبل والعملات الأخرى مثل اليورو بدلا من الدولار الأميركي في تسوياتها.

في غضون ذلك وكعادة واشنطن في إلقاء اللوم بشكل مستمر على موسكو حتى في مشكلاتها الداخلية، صرح عضو الكونغرس الأميركي عن ولاية فيرجينيا، توماس غاريت، أن روسيا برأي مكتب التحقيقات الفدرالية متورطة بالاحتجاجات الجماهيرية التي شهدتها مدينة شارلوتسفيل الأميركية العام الماضي.

وقال غاريت في حديثه لقناة «CNN» الأميركية: «منذ نحو شهرين حضرت مؤتمرا مغلقا حول الوضع في مدينة شارلوتسفيل.. وسألت هناك، فيما إذا كانت إثارة الاحتجاجات مرتبطة بالتدخل الروسي.. وقالوا لي إنها مرتبطة به».

وزعم أن مكتب التحقيقات الفدرالية الأميركي يرى أن هدف الاضطرابات هو إثارة العداء بين المواطنين الأميركيين وتقويض الثقة بالقيم الديمقراطية.

وتأتي هذه التصريحات في يوم نزل فيه المئات من الطلاب والنشطاء اليساريين إلى شوارع مدينة شارلوتسفيل إحياء لذكرى مرور عام واحد على قيام تجمع للقوميين البيض بالاعتداء على مظاهرة مناهضة لعنصرية الشرطة في تلك المدينة.

وهتف المتظاهرون بشعارات تنتقد الشرطة وجامعة فرجينيا بما يسلط الضوء على استمرار الاستياء بعد عام كامل من أحداث وقعت بسبب مسيرة نظمها النازيون الجدد عبر حرم الجامعة وهم يهتفون بشعارات معادية للسامية ويضربون محتجين مناهضين لهم.

واندلعت الاضطرابات في مدينة شارلوتسفيل في ١٢ آب عام ٢٠١٧ بسبب قرار السلطات حول نقل التمثال التذكاري للجنرال العنصري روبرت إيدوارد لي الذي كان يقود الجيش الكونفدرالي في ولاية فيرجينيا. وتحولت التظاهرات الجماهيرية إلى اشتباكات عنيفة بين اليساريين والمتطرفين اليمينيين، ما أسفر عن مقتل ٣ أشخاص، بينهم شرطيان، وإصابة ١٩ آخرين.

وكالات

روسيا وتركيا.. هل تمنع أستانا إنهاء ملف إدلب عسكرياً؟

عامر نعيم الياس

لم يبقَ من مناطق خفض التصعيد التي اتفق عليها في عام ٢٠١٧ بين روسيا وتركيا وإيران، سوى محافظة إدلب التي تصفها صحيفة «نيويورك تايمز» بأنها «مركز الثقل السياسي والعسكري الأخير للمعارضة السورية»، وبموجب أستانا فقد أنشئت في أيار ٢٠١٧، ١٢ نقطة مراقبة تركية على طول محافظة إدلب، و٧ نقاط مراقبة إيرانية، و١٠ نقاط مراقبة روسية، ضمنت تفرّغ الجيش السوري للعمليات العسكرية في المناطق الأكثر أهمية في البلاد وفي أولويات الحلفاء العسكرية. لكن بعد تحرير الغوطة الشرقية، وجنوبي سورية بالكامل بما فيه محافظة درعا، والعمليات العسكرية المستمرة في بادية السويداء، وانتشار الجيش العربي السوري على طول الحدود الأردنية السورية، وعلى شريط فصل القوات في الجولان السوري المحتل، فإن الوجهة المقبلة للعمليات العسكرية، والمعركة الأخيرة المنتظرة مع تجمّع المجموعات المسلحة الذي يعمل بالوكالة عن القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع السوري، هي إدلب المحافظة، فهل يلعب التوافق الروسي التركي والتقاء المصالح دوراً في وقف هذه العملية؟

بدايةً كان لإعلان المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية، ألكسندر لافرنتييف، في ٣١ تموز الماضي عن أنه لا عملية قريبة في إدلب، وأن روسيا تتوقع من تركيا التنسيق مع المعارضة السورية المعتدلة من أجل إيجاد حلول لمشكلة جبهة النصرة وواجهتها الحالية «هيئة تحرير الشام» في إدلب، الدور الأبرز في استناد بعض المهتمين في الشأن السوري على دحض فكرة أي عملية عسكرية في إدلب في الوقت الحالي، فضلاً عن جملة أسباب في مقدّمها، الخوف من عملية نزوح جماعي من إدلب إلى تركيا، ومن المعروف أن المحافظة تضم حوالي ٧٠ ألف مقاتل متطرف، و٢,٥ مليون مدني وفق إحصاءات الغرب التي أثبتت أكثر من مرة عدم مصداقيتها. فضلاً عن دور عملية أستانا في كبح أي اندفاعة روسية لكون موسكو تحتاج إلى دعم أنقرة في سورية لتسويغ المقاربة التي تعتمدها حيال الحرب في سورية، وتشكيل ثقل مضاد لانتقادات الغرب ممثلاً بواشنطن وتحالفها للحرب على الإرهاب، وحلف الناتو.

إن الأسباب السابقة، وعلى الرغم من أنها موجودة بالفعل على أرض الواقع وتطرح نفسها بقوّة، ولا يمكن بحال من الأحوال تجاهلها، إلا أنها ليست بمنزلة عراقيل نهائيةً تمنع حدوث العملية، بل إن الردّ عليها حاضر على أرض الواقع، ويضع إدلب على صفيح ساخن وفي مواجهة عملية عسكرية قادمة لا محالة، وذلك اعتماداً على الآتي:

– في ما يخص الخوف من النزوح الجماعي، حاول الغرب والأمم المتّحدة اللعب على الوتر ذاته في ما يخص جنوبي سورية، قبيل معركة تحرير محافظة درعا، وتتالت التقارير الأممية وتقارير المنظمات غير الحقوقية عن توقعات بمليون نازح قد يتّجهون إلى الكيان الصهيوني والأردن، لكن ما حصل أثناء العملية أثبت عكس ذلك، فمسار المصالحات في أطراف المحافظة الجنوبية لسورية، وسرعة انهيار الجماعات المسلحة أدّيا إلى عودة النازحين الذين تركوا قراهم ومدنهم فترةً قصيرة، كما أن بعض القرى لجأت إلى المصالحة الكاملة وبقيت مجموعاتها المسلحة المحلية فيها ولم تشهد أي معركة.

– دور عملية أستانا هو الآخر بدأ بالتراجع لمصلحة المسار الموازي في سوتشي، فمناطق خفض التصعيد هي مناطق مؤقتة، وقد تم تحرير أغلبها، فيما لم يبقَ إلا إدلب، وسرعة الانتصارات العسكرية على الأرض للجيش السوري والحلفاء، وتغيّر الخريطة الميدانية، فضلاً عن عقد المؤتمر الأخير لـ«أستانا» خارج العاصمة الكازاخية وفي سوتشي، التي تعدّ أساس العملية السياسية التي تديرها روسيا في سورية، مؤشرٌ على تراجع مسار أستانا لمصلحة الأمر الواقع الجديد.

– اتفاقات أستانا تنص على محاربة جبهة النصرة والمجموعات المرتبطة بها، وهذا أمر يضع تركيا الراعية للجماعات المتطرفة المسلحة في شمال سورية في موقف لا تحسد عليه، فهي إما أن تضغط لتنفيذ الفصل الجغرافي بين الفصائل للسماح باستهداف النصرة أي «هيئة تحرير الشام» من جانب الجيشين الروسي والسوري، وإما أن تقوم بشن حرب تصفية في المرحلة الأولى وتثبت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها إن كانت تريد أن تحافظ على نفوذ ما في شمالي غربي سورية، وهذا الأمر محدود بمدة زمنية قصيرة وليست طويلة الأجل. وفي هذا السياق جمعت تركيا الفصائل الموالية لها في ٢٨ أيار الماضي تحت راية واحدة سمتها «الجبهة الوطنية للتحرير» وتتضمن أحد عشر فصيلاً منضوياً في إطار ما يسمى «الجيش الحر» ومنها «فيلق الشام، جيش النصر، جيش إدلب الحر، إضافة إلى الفرقتين الأولى والثانية الساحلية، الفرقة الأولى، الفرقة ٢٣، الجيش الثاني، جيش النخبة، كتيبة الحرية، لواء شهداء الإسلام داريا» وقد انضمت إلى الجبهة كلّ من «جبهة تحرير سورية» التي تضم كلاً من «أحرار الشام» و«نور الدين زنكي»، و «جيش الأحرار» و «صقور الشام».

– نقاط المراقبة الخاصة بفصل القوات المتحاربة ضمن اتفاقية خفض التصعيد لم تمنع القوات الجوية الروسية والسورية من قصف المناطق التي فيها إرهابيو النصرة، ولم تمنع العملية العسكرية في جنوب شرق محافظة إدلب والتي بموجبها حرر الجيش السوري والحلفاء حوالي ثلث مساحة المحافظة، وهذا أمر ينطبق على الوضع القائم اليوم.

– الدور الكردي في سورية، والحوار الذي تجريه ما تعرف باسم «قوات سورية الديمقراطية» مع الدولة السورية واستعدادها للمشاركة في معركة تحرير إدلب، والأسس التي يقوم عليها هذا الحوار، والذي إن وصل إلى النهايات المرجوة يسحب حجّة الخوف التركي من المشروع الكردي الانفصالي من التداول، ولا يبقى أيّ مسوغ لوجود تركي في شمالي غربي سورية.

– ما يتم الترويج له في بعض مراكز الأبحاث الأميركية عن «هجوم محدود النطاق على أطراف إدلب الجنوبية والغربية والشرّقية» هو اليوم بمنزلة مرحلة أولى من العمليات العسكرية والتكتيك العسكري للجيش السوري والقوات الحليفة، والتي تم تطبيقها في غير مكان على الجغرافيا السورية، والتي يضمن الجيش بموجبها تشديد الضغط الميداني وإرفاقه بمسار مصالحات الأطراف، والتي تعجّل بدورها في تحرير أي منطقة من الإرهاب.

لا يبدو أن أنقرة في وارد المواجهة مع روسيا والدولة السورية، وعلى الرغم من النفوذ العسكري القوي لتركيا في شمالي غربي سورية، وأهمية إدلب في تدعيم ما بقي من الرواية الغربية حول وجود «ثورة» في سورية، إلا أن الشمال ليس أهم من الجنوب، وما لم تقدر عليه الولايات المتّحدة والكيان الصهيوني في الجنوب، لن تستطيع تركيا المثقلة بعلاقات متوترة مع إدارة ترامب، واتفاقات موقعة مع روسيا وإيران، مواجهته.